مجلد 04 عدد 08 سنة 2022
ISSN 2710-8538
EISSN 2800-1508

مجلة الأصالة للدراسات والبحوث
Al Assala Journal for studies & Researches

أسس وقواعد التسامح في فكر جون لوك

The foundations and rules of tolerance in John Locke's thought

قريشي محمد[1]*، بن بوحة أحمد [2]،
[1] جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس (الجزائر)
[2] جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس (الجزائر)

تاريخ إرسال المقال: 28/ 06 / 2022 **تاريخ نشر المقال: 31./ 12 / 2022**

الملخص:

مشروع التسامح الذي وضعه جون لوك والذي عبَّر عنه من خلال كتابه (رسالة في التسامح) هو في الحقيقة تعبير عن هموم الفيلسوف جراء الأمراض التي طرأت على المجتمعات الأوربية في العصور الوسطى التي عرفت بعصور الظلام، لأن الكنيسة اعتبرت كل إبداع وتجديد خرقا لقواعد الإيمان التي توجب في حق مرتكبها العقاب ليتحول العقل الأوربي إلى عقل راكد تشكله الخرافات والأوهام، ليكون مشروع التسامح أساسا لتنوير العقل الأوربي، وذلك مشروط بفصل الممارسة الدينية عن الممارسات السياسية وهو ما يعد إعلانا على ضرورة قيام الدولة المدنية اللادينية.

الكلمات المفتاحية: التسامح، الكنيسة، الحكومة المدنية، الدولة اللادينية.

Abstract:

The project of tolerance developed by John Locke, which he expressed through his book (A Treatise on Tolerance) is in fact an expression of the philosopher's concerns as a result of the diseases that occurred in European societies in the Middle Ages known as the Dark Ages, because the Church considered every innovation and renewal a violation of the rules of faith Which required punishment for its perpetrator, so that the European mind turns into a stagnant mind formed by myths and illusions, so that the project of tolerance is a basis for enlightening the European mind, and this is conditional on separating religious practice from political practices, which is a declaration of the necessity of establishing a secular civil state

Keywords: Tolerance, Church, Civil government, The non-religious state.

* المؤلف المرسل: الإيميل: korichimohamed145 @gmail.com

مقدمة:

لقد شكلت الفلسفة تاريخيا ورشة لإبداع المشاريع النهضوية التي تستهدف تجديد الراهن الإنساني بالخروج من معالم الأزمة لصناعة النهضة الحضارية، وهو ما يستلزم القول أنه إذا كان الإنسان مصدرا للحضارة فإن أزمة الحضارة ماهي في الحقيقة إلا أزمة الإنسان، الذي تحول من مفهوم الإنسان ذلك الكائن المعلوم إلى ذلك الإنسان ذلك الكائن المجهول، لا لشيء سوى لأنه فقد معناه فكان ذلك بمثابة إعلان الخروج عن التاريخ الإنساني، ويرتبط ذلك بالأساس بعدم فقه أسباب الوجود وعلله الغائية وكيفية التعايش مع ما هو موجود من الأشياء في حدود الزمان والمكان، وتتمظهر أصالة عقلانية الإنسان في ديمومة البحث في سؤالي العلية والغائية، فإذا كانت الطبيعة كما يرى أرسطو تخشى الفراغ فالعقل الإنساني هو الآخر يخشى الفراغ لأن الكينونة الإنسانية تستهدف إدراك الصدق ليكون تاريخ الفكر الإنساني في صورته الفلسفية ما هو إلا تاريخ البحث عن الصدق، ولعل فكرة الصدق ارتبطت على الدوام بفكرة السلطة ومثال ذلك تمسُّك ديكارت بفكرة وجود الله لتبرير يقين البديهيات الرياضية التي لم يستثنيها من شكوكه الجذرية، وهو التصور الذي يحيلنا لتحليل البنية الفكرية للعصور الوسطى المسيحية التي تأسست على مرجعية النص المقدس أي الإنجيل كمصدر للصدق، إلا أن تعدد الأناجيل يحيل إلى تعدد المذاهب المسيحية ومنه اختلاف الرؤى حول اليقين، لتبرز مسألة العلاقة بين الأنا والغير في حدود البيئة المسيحية فكل مؤمن بالخلاص عن طريق مذهب مسيحي ما يتوهم أنه الوحيد الممتلك لأسباب الخلاص دون غيره من المنتمين للمذاهب المغايرة لينعتهم بالكفر وينصَب نفسه مفوَّضا لحمل البشر على الاقتناع ولو بقوة السلاح، فالمتهم البروتستانتي مدان في نظر القاضي الكاثوليكي و محكوم عليه بالبراءة في نظر القاضي البروتستانتي، لتشيع بذلك مظاهر التطرف والظلم الاجتماعي وتصبح أروبا ساحة للصراع والاقتتال و بتعبير أدق هي حالة حرب المسحيين ضد المسيحيين، ولا شك أن ديمومة العنف إعلان عن فناء أروبا المسيحية لتظهر بذلك الحاجة إلى مشروع للسلم والتسامح الدائم في أروبا، ولاشك أن مواجهة الفيلسوف لهذه الأمراض المستجدة على المجتمع مرهون بالوعي بصور الأزمات وعللها فمنها ما يرتد إلى أسباب اقتصادية ومنها ما يرتبط بأسباب سياسية ودينية، وهي الهموم التي دعت فيلسوفنا جون لوك لتشخيص أزمة العقل الأوربي تمهيدا لاقتراح مشروع للسلم والتسامح الأوربي، ولكن ذلك مرتبط بصورة قبلية بالبحث في الإشكالية الآتية: إلى أي مدى يمكن الخروج من حالة حرب المسحيين ضد المسيحيين وإرساء السلم الدائم؟ وإذا كان التطرف والعنف نتاجا لتداخل السلطة

المدنية والسلطة الدينية، فكيف يمكن الفصل بين الممارسة الدينية والممارسة السياسية؟ أو بعبارة أخرى، ما هي حدود السلطة الدينية والسلطة السياسية؟ وهل يمكن تأسيس الدولة اللادينية (العلمانية)؟ ليفترض جون لوك أن مآلات الخروج من الأزمة مشروطة بالتمييز والفصل بين مقتضيات وصلاحيات العمل الذي يضطلع به السياسيون والعمل الذي يقوم به رجال الدين فلا دين للسياسة، ولعل اختبار هذه الفرضية مرهون بسلوك مناهج خاصة على غرار المنهج التاريخي وذلك يرتبط بتحليل التجارب الإنسانية الماضية في تجسيد روح من جهة المبادئ والأسس.

1– رسالة جون لوك حول التسامح قراءة في السياقات والغايات:

1-1– في السياقات الدلالية لرسالته في التسامح:

أول ما يشد المتأمل في كتاب جون لوك الموسوم ب **رسالة في التسامح** هو عنوانه الحامل للفظ ((**رسالة**)) الذي قد يحتمل في نظرنا عدة تأويلات، فالرسالة في حدود عملية التواصل تفترض وجود مرسل ألا وهو جون لوك ومرسل إليه لعله السيد **شافتسبري** الذي حاول منع الكاثوليكي جيمس الثاني من خلافة تشالز الثاني وبعد هذه المحاولة توقع الزَّج به في السجن ليفرَّ إلى هولندا سنة 1682م[1]، فبداية الكتاب تحاكي فن كتابة الرسائل التي نعبِّر فيها للغير عن ذواتنا ويتجلى ذلك في قوله:((**سيدي الموقر، إنك تشعر بالغبطة لأنك تتساءل عن أفكاري الخاصة بالتسامح المتبادل بين المسيحيين المختلفين في مللهم، فأنا من أجل ذلك أجيبك بلا تحفظ هو أنني أنظر إلى التسامح على أنه العلامة المميزة للكنيسة الحقة**))[2]، و لعل صياغته للرسالة أول مرة سنة 1689م باللسان اللاتيني قبل أن تترجم في ذات السنة إلى الهولندية والفرنسية، يحمل دلالة فكرية و مرجعية أخرى ألا وهي توجيهه لرؤيته الفلسفية حول التسامح للنخب المثقفة قبل العامة من الناس، و إن كان البعض ينظر إلى أنه ليس للرسائل بعد فلسفي[3]، إلا أن تاريخ الفلسفة يؤكد لنا أن تبادل الرسائل بين الفلاسفة كان تقليدا فلسفيا الغرض منه التوضيح و تبليغ المعرفة الفلسفية، و لكن وجب التأكيد أن الكتاب لو حمل لفظ ((خطاب حول...)) بدل ((رسالة حول)) لقلنا بأن لفظ الخطاب لا يتوافق مع الغرض الذي يرجى منه، لأن الخطاب كثيرا

[1]– جون لوك، **رسالة في التسامح**، ترجمة منى أبو سنة، تقديم ومراجعة مراد وهبة، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص:7. سنة1997.

[2]– المرجع نفسه، ص19.

[3]– غنام محمد، **قراءة في رسالة جون لوك عن التسامح**، دط، مؤمنون بلا حدود، الرباط، ص: 7، سنة2019.

ما يوجه لعامة الشعب، على غرار كتاب الفيلسوف الفرنسي روني ديكارت الموسوم ب((**Discours DE LA METHODE**)) والذي بالإمكان ترجمته للسان العربي تحت عنوان: ((**خطاب في المنهج**))، والذي ينبني على المسلمة القائلة: **العقل أعدل الأشياء توزيع بين الناس في العالم**[4]، والتي تدل على أن البشر متساوون في القدرة على كشف الصدق والحقيقة بصورة حرة بعيدا عن كل سلطة تمارس فعل الإكراه، كالسلطة الدينية في أروبا الوسيطية أي الكنيسة التي نصّبت نفسها سُلطة فوَّضها الإله أو الرب على سياسة البشر لنيل الخلاص ليكون كل خروج عن تعاليمها في نظرها كفر يستحق صاحبه العقاب بالسجن والنفي أو الإعدام، وهو ما يعد تأسيسا **لمشروع التنوير** الذي شعاره **تجرأ على أن تعرف كن جريئا في استعمال عقلك أنت**[5]، والذي عبّر عنه **إيمانويل كانط** بقوله: **إن بلوغ الأنوار هو خروج الإنسان من القصور الذي هو مسؤول عنه، والذي يعني عجزه عن استعمال عقله دون إرشاد الغير**[6]، فاستقراء مشاريع السلم والتسامح تاريخيا يوجب الإقرار: باختلاف مفهوم التسامح تبعا لتباين المرجعيات التي منها ما هو سياسي و فلسفي و ديني، و لكن الاختلاف قد يؤول إلى الوحدة فتحليل مفهوم التسامح بمنظور **جون لوك** يستدعي منا الإقرار بأنه ينطوي على قيم المساواة و العدل، و الإخاء، المحبة و السلام، فقد يكون جوهر التسامح: هو قبول الاختلاف و التعايش مع الغير في حدود القانون الأخلاقي الصادر عن الإرادة الخيرة، **فالتسامح Tolérance** هو أن تترك لكل إنسان حرية التعبير عن آرائه وإن كانت مضادة لآرائك، وهو ما يستلزم احترام آراء الغير بكونها محاولة للتعبير عن جانب من جوانب الحقيقة[7]، فالتسامح الذي قصده لوك هو التسامح الديني وهو:((**أنه ليس من حق أحد أن يقتحم، باسم الدين، الحقوق المدنية والأمور الدنيوية**))[8]، كما أن التسامح الديني يتضمن معاني: تقبل الاختلاف في فهم المقدس في الديانة الواحدة وفي غيرها من الديانات والملل، وتقبل الديانات المختلفة واحترامها من منظور

---

[4]– DESCAERTES René ,(1856) , **Discours de la méthode** ,paris ,Hachette,1856,P5.

[5]– كانط إيمانويل، **ثلاثة نصوص: تأملات في التربية, ماهي الأنوار؟**.، تعريب: محمود بن جماعة، دار محمد علي، الطبعة1، تونس،ص85،سنة النشر2005.

[6]– المرجع نفسه، ص 85.

[7]– صليبا جميل، **المعجم الفلسفي**،ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص271–272،سنة النشر1982.

[8]– جون لوك، **رسالة في التسامح**، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الدين الواحد بكونها سماوية وهو ما يعدّ تأسيسا لمشروع حوار الأديان، ولاشك أن رسالة لوك حول التسامح هي من إفرازات الظروف التي استجدت على أوربا الوسيطية على غرار: الصراع بين السلطة السياسية المتمثلة في الإمبراطورية الرومانية الجرمانية من جهة، والسلطة الدينية المتمثلة في البابوية من ناحية أخرى، فبروز هذا الصراع للعلن كان ابتداء من اعتلاء غريغور السابع عشر عرش القديس بطرس عام 1073م[9]، ليستمر هذا الصراع لخمسة قرون بين المؤمنين بسلطة البابا والمؤمنين بالسلطة السياسية، كما أن الاكتشافات العلمية على غرار نظرية غاليليو و نظرية كبرنيك التي هزت سلطة الكنيسة لتظهر الدعوة إلى إصلاح اللاهوت المسيحي، كما نلتمس تعمق الصراع المذهبي بين الكنسية البروتستانتية التي حملت لواء الإصلاح الديني خلال الدعوة إلى تأويل النص الديني، و هو ما نعده إعلانا عن نهاية السلطة البابوية، ولعل تأسيس السلطة الكنسية الأنغليكانية في إنجلترا التي لا تستمد شرعيتها من الفاتيكان، و التي أشرف على رئاستها الملك هنري السابع ابتداء من سنة 1531م[10]، و هو الحدث الذي أفرز صداما بين الداعين لسيادة الإرادة السياسية التي يمثلها الحاكم، في مقابل الداعين لديمومة السلطة الكنسية و بالتالي ضمان بقاء الدولة في صورتها التيوقراطية، لتنشأ حرب دينية دامت حوالي مئة سنة بين أبناء الوطن الواحد.

1-2- في الغاية من الرسالة : إذا كانت أزمة أوربا الوسيطية ذات طبيعة دينية، فهذه الأخيرة ترتد في نظرنا إلى أول فعل مسَّ بقداسة الإنجيل، لتنزل به من مستوى الخطاب الإلهي المقدس إلى مستوى الخطاب الإنساني الذي تطبعه خاصية الاختلاف والذي يعدّ مقدمة لكل خلاف، لتتعدد بذلك الأناجيل والمذاهب الكنسية لشيع التعصب للآراء و التعاليم الكنسية، لينشأ الصراع الذي هو في الحقيقة((**حرب المسيحيين ضد المسيحيين**)) بدل شيوع قيم المحبة التي تعبر عن قداسة الإنجيل في صورته الحقة، ليكشف بذلك عن التناقض الكائن بين تعاليم الكنيسة وممارسات الكهنة والذي يعد دليلا على زيفهم، **و يعبر عن ذلك بقوله:((الآن أنا أسأل ضمائر أولئك الذين يضطهدون و يعذبون و يدمّرون بحجة الدفاع عن الدين، هل هم يفعلون كل ذلك وقلوبهم**

[9]- غنام محمد، **قراءة في رسالة جون لوك عن التسامح**، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[10]- المرجع نفسه,5.

مملوءة بالصداقة و الطيبة؟))[11] حيث يجيب عن هذا التساؤل بالقول:((...**أقول إنهم إذا كانوا يفعلون ذلك من أجل أن يكونوا مسيحيين، و أن يطمئنوا خلاصهم ليس إلا، لماذا يمارسون الدعارة و الاختلاس و إيذاء الآخرين و كل ألوان الشرور...فهي مناقضة تماما لمجد الله وطهارة الكنيسة))**[12]، و لعل غاية مشروعه حول التسامح هي تجديد البناء الكنسي لا هدمه، ولن يكون ذلك إلا بعقلنة الدين، وذلك بإعادة قراءة مرجعياته على غرار مفهوم الدين والكنيسة والخلاص، كما أن غايته تكمن في إرساء العدالة الاجتماعية وذلك مرهون بتكريس الحكم المدني، ويبقى ذلك مشروطا في نظره بالتمييز والفصل المطلق بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، و لا شك أن هذا التنافر يكون على مستوى الصورة و الغاية، فإذا كانت غاية الدين هي خلاص النفوس فإن غاية الحكم المدني هي حفظ الحقوق المدنية و ضمان العدل في توزيع الملكيات ويعبر عن هذا بقوله:((**أيا كان مصدر السلطة فإن السلطة مادامت ذات طابع كنسي فيجب أن تكون مقيدة بحدود الكنيسة، إذ ليس في إمكانها، بأي حال من الأحوال، أن تمتد إلى الشؤون الدنيوية، لأن الكنيسة ذاتها منفصلة عن الدولة و متميزة عنها تماما، فالحدود بينهما ثابتة و مستقرة. ومن يخلط بين هذين المجتمعين كمن يخلط بين السماء والأرض، وهما متباعدان أشد التباعد ومتضادان أشد التضاد. إذ هما في أصلها وغايتهما وأعمالهما وفي كل شيء متمايزان تماما ومتباينان بلا حدود. و من ثم فلا يحق لأي إنسان مهما تكن رتبته الكنسيَّة، أن يحرم إنسانا آخر ليس عضوا في كنيسته وليس منتسبا إلى إيمانه، من الحرية أو من أي جزء من خيراته الدنيوية بحجة أنه متباين عنه دينيا، لأن ما هو غير مشروع للكنيسة لا يمكن أن يصبح مشروعا لأي عضو من أعضائها استنادا إلى أي حق كنسي))**[13] و هو ما يستلزم القول: أنه لا يجوز انتهاك و حرمان الحقوق بحجة الدين، كما لا يجوز اتخاذ الدّين وسيلة للإكراه و السيطرة و الجريمة، فالحاكم أو البابا ليس مفوضا من الله لعقاب البشر بناء على اعتباراتهم الدينية ليغدو فعل التدين فعلا حرًّا والخلاص غاية فردية، فالجنة والنار جزاء للبشر لا للدول ليكون مشروع جون لوك السياسي بمثابة الدعوة الأولى لميلاد الدولة

[11]– جون لوك، **رسالة في التسامح**، مرجع سبق ذكره، ص20.

[12]– جون لوك، **رسالة في التسامح**، مرجع سبق ذكره، ص20.

[13]– المرجع نفسه، ص36.

العلمانية أو اللادينية أي الدولة التي تفصل الدين عن شؤون الحياة المدنية وهو ما يفترض منا البحث في الآليات التي اقترحها جون لوك لتحقيق هذه الغايات التي ينبني عليها مشروعه.

2- آليات تجسيد روح التسامح في الحياة المدنية:

2-1- في مفهوم الرعاية والخلاص بين السلطة المدنية والسلطة الدينية:

لقد عرّف جون لوك الدولة على أنها: ((**مجتمع من البشر يتشكل بهدف توفير الخيرات المدنية والحفاظ عليها، وتنميتها، وأنا أعني بالخيرات المدنية الحياة والحرية والصِّحة، وراحة الجسم، بالإضافة إلى امتلاك الأشياء مثل: المال والأرض، والبيوت والأثاث، وما شابه ذلك**))[14]، فالدولة التي تنشأ بموجب عقد بين الحاكم والشعب تكمن تحكيم قوانين الحياة المدنية لضمان العدل في توزيع الملكيات ورعاية الحقوق الطبيعية، فالأفراد متساوون وخيّرون في حدود الطبيعة. ومنه فإن كل محاولة لخرق دستور الحياة المدنية تعرِّض صاحبها للعقاب الذي يكمن في حرمانه من حقوقه الطبيعية، فاستخدام القوة حق مشروع للحاكم دون غيره لحماية دستور الحياة المدنية، والحفاظ على العدل و السِّلم الاجتماعي، في حين أن الدين قد يُنظر له على أنه:((**الإيمان بالقيم الأخلاقية المطلقة و العمل بها، كالإيمان بالعلم أو الإيمان بالجمال أو الإيمان بالإنسانية: ففضل المؤمن بهذه القيم كفضل المتعبّدِ الذي يحب خالقه و يعمل بما شرّعه(...) والدين الطبيعي في القرن الثامن عشر هو القول بالاعتقاد بوجود الله وخيريته، و كذلك بروحانية النفس وخلودِها، وبإلزامية فعل الخير من جهةِ ما هو ناشئ عن وحي الضمير ونور العقل(...) و إذا أُطلق لفظ الدّين على الملَّة أي الجماعة المعينة من الناس والتي هدفها تمجيد الله وعبادته...**))[15] ، ومنه فإن الدّين مرتبط بسلطة الإيمان المقدس، الذي ننشد من خلاله الخلاص من العذاب الدنيوي المبني على مفهوم الخطيئة إلى النعيم الأخروي، و لما كان مجال الدّين هو الاعتقاد فإن هذا الأخير مطروح لحرية الاختيار، فليس هنالك مجال لتدخل الحاكم في الحياة الدينية بكونه مخلصا بفرض الديانات أو التعذيب بحجة المحبة والتكفير عن الذنب، ومنه فإن كل قهرٍ للشعوب

[14]- المرجع نفسه، ص 23.

[15]- صليبا جميل: **المعجم الفلسفي**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص472-473.

يكون انطلاقا من التداخل بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، ويعبر عن هذا بقوله: ((**لذا وجب أن يكون الحاكم مسلَّحا بسلطة رعاياه وقوتهم من أجل معاقبة من ينتهكون حقوق الغير...وأن تكون السلطة المدنية والحقوق والسيادة محكومة بهدف واحد، هو رعاية الشؤون المدنية وتنميتها بحيث لا تمتد هذه الرعاية بأي شكل من الأشكال إلى خلاص النفوس**))[16]، ومنه فإن **جون لوك** يسُوق عدّة اعتبارات للقول بعدم تدخّل الحاكم في الخلاص الروحي للفرد:

1–الاعتبار الأول: ((**خلاص النفوس ليس من شأن الحكم المدني أو أي إنسان آخر ، ذلك لأن الحاكم ليس مفوضا من الله لخلاص نفوس البشر...لأنه لا يبدو أن الله قد منح مثل هذه السلطة بحيث يفرض دينه على الآخرين بالقوة ثم إن من غير المعقول أن يمنح الشعب مثل هذه السلطة للحاكم...فلا يقبل أي إنسان أن يترك رعاية خلاصه لإنسان آخر لكي يحدِّد له إيمانا معينا..**))[17]، فقوّة الإيمان تكمن في اقتناع العقل، الذي وجب أن يصاحبه الاعتقاد فإن لم تكن على قناعةٍ تامّةٍ بصدق هذه العبادة، فإن هذا لا يفضي إلى الخلاص فبدلا من التكفير عن الخطايا بممارسة الدين فإنه يضيف لحسابه خطيئة أخرى ألا وهي النفاق، و يعبر عن هذا بقوله: ((**ومن هذه الزاوية فإنك بدلا من التكفير عن خطاياك الأخرى بممارسة الدين تقدم إلى الله عبادة أنت تؤمن بأنها لا ترضيه فتضيف خطيئة أخرى و هي النفاق وازدراء الجلالة الإلهية**))[18].

2 **– الاعتبار الثاني:** ((**إن رعاية النفوس ليست من شؤون الحاكم لأنه: يحكم استنادا لسلطةٍ برانية في حين أن الدين الحق ينشدُ اقتناع العقل اقتناعا كافيا، فمن طبيعة العقل أنّه لا يمكن إجباره على الإيمان استنادا إلى قوَّة بَرّانية**))[19]، لذا نجده يميز بين فعل الإقناع الذي لا يكون إلا بالحجة و البرهان، و الإكراه الذي يكون بالقوة والعقاب، إلا أن العقاب هو من صلاحيات الحكم المدني إلا أن سلطته لا تمتد للتشريع للإيمان، فإذا كانت غاية الحاكم تنظيم الحياة المدنية لضمان الحقوق فالغاية من الممارسة الدينية إنما هي

[16]– جون لوك، **رسالة في التسامح**، مرجع سبق ذكره، ص24.

[17]– المرجع نفسه، ص24.

[18]– المرجع نفسه، ص25.

[19]– المرجع نفسه، ص 25.

عبادة الله التي ننشد من خلالها الخلاص الأبدي، ويبرهن لوك على هذا الطرح برؤيته أنه لا قيمة للقوانين إذا لم ترتبط بالعقوبات، والعقوبات في هذه الحالة تصبح منعدمة انعداما مطلقا لأنها عاجزة عن إقناع العقل، ومنه فإن الإيمان بأسباب الخلاص مرتبط بالإرادة الحرة، ليكون هذا الاقتناع الحر مقترنا بقوة الدليل[20]((...**فتغيير قناعات البشر وحملهم على الإيمان لا يكون إلا من خلال نور الأدلة و البراهين و هذا النور لن يبزغ أبدًا جرّاءَ العذاب الجسماني أو توقيع العقوبات**))[21].

3- **الاعتبار الثالث:** ((**إن العناية بخلاص النفوس ليست من مهام الحاكم بأيّ حالٍ من الأحوال، لأنه إذا أقررنا أنه من الممكن إقناع البشر وتغيير آرائهم بسلطة القانون، وقوّة العقوبات، فإن ذلك لا يسهم أبدا في خلاص نفوسهم...سلطة الحاكم المدني تتعلق فقط بالخيرات المدنية للبشر و تقوم على حماية الأشياء المتعلقة بهذا العالم و لا تمت بأية علاقة إلى العالم الآخر**))[22]، فاعتناق أي حكومة لأي دين كان و فرضه على الرعية من المدنيين بقوة السيف، فإن هذا الوضع إعلان لحالة الفوضى و التعصّب، فالخلاص مسألة مرتبطة بالحرية في التدين، فكلُّ فرد مدرك لطريق الخلاص وصانع لأسباب خلاصه، وهو ما يعبّر عنه بقوله:((**فمعرفة الحاكم بالطريق الضَّيق الوحيد المؤدي إلى الجنة ليس أفضل من معرفة المواطنين، و لهذا فليس بإمكاني، أن أتخذ من الحاكم مرشدا لي، فأغلب الظن أنه جاهل بمعرفة الطريق مثل جهلي، ثم هو بكل تأكيد أقل اهتماما بخلاصي مني أنا**))[23]، ليكون فصل الحياة الدينية بمفاهيم الخلاص و التفويض الإلهي عن الحياة السياسية في كليتها ضامنا لإرساء التسامح في صورته الدينية والسياسية. ولا شك أن البحث في مشروعية فعل الخلاص المسيحي يقتضي منا البحث مقدما البحث في مشروعية **الكنيسة**.

[20]- المرجع نفسه، ص25- 26.

[21]- المرجع نفسه، ص 26.

[22]-المرجع نفسه، ص26.

[23]- المرجع نفسه، ص 42.

فما هي الكنيسة؟ وإذا كان التدين حرية شخصية بمنظور لوك فهل يجوز للفرد الخروج من الحياة الدينية إلى الحياة اللادينية؟

2-2 – في تجديد السلطة الكنسية:

إذا كانت الكنيسة عبارة عن ((**جماعة حرّة من البشر الذين يجتمعون بمحض إرادتهم بهدف عبادة الله و بأسلوب يتصورون أنه مقبول من عند الله و كفيل بخلاص نفوسهم**))[24] ولما كانت الكنيسة مجتمعا حرا ذو إرادة، فإن للفرد الذي غايته الخلاص كل الحق والحرية في الخروج من هذه الكنيسة المذهبية مثلما كانت له الحرية في الانضمام إليها، ولكن من حيث أن الكنيسة هيئة دينية فلا بد من وجود القوانين التي تنظم ممارستها وما يجب على أعضائها، ولكن جرى الاختلاف حول مصدر التشريع، فإذا رأى البعض بأنها من اختصاص أولئك الذين فوَّضهم المجتمع بالإجماع لممارسة هذا الحق، فإن البعض الآخر يرى بأنها من اختصاص أولئك الأساقفة الذين يتمتَّعون بسلطة كنسية متوارثة بسلسلة متصلة منذ الرسل، ولكن يقرُّ لوك بأنه لا وجود في العهد الجديد ما يؤكد على توارث السلطة الدينية منذ المسيح هو ما عبَّر عنه في قوله:((**إلى هؤلاء ألا بيّنوا لي المرسوم الذي صاغه السيد المسيح ليفرض هذا القانون على الكنيسة، وأرجوا ألاّ يتهمني أحد بالمروق، إذا طالبته بإعلان صيغة هذا المرسوم بوضوح وجلاء**))[25] و لاشك أن فكرة وراثة التعاليم الإنجيلية المقدسة كان محل اختلاف وهو ما أدى للانقسام، ولكن اختيار أسقف الكنيسة الخاضع لشرف النسل وجب ألا يخلَّ بحرّية الكنيسة التي يجب أن تمنح لأعضائها هم الآخرون الحرية في اختيار من يشرِّعون لهم طريق الخلاص، و**التساؤل عن الوسائل التي بها تتأسس القوانين الكنسية إذا كان من اللازم خلوها من أية قوة قهرية؟** يجيب لوك عن هذا بقوله: ((**فالأسلحة التي يجب أن تكون في حوزة أعضاء هذا المجتمع هي الدعوة و الإنذار والنصيحة و إذا لم تكن هذه الوسائل كافية لإصلاح الآثمين وإقناع الخطاة، فلا يسعنا إزاء هؤلاء المعاندين الذين ليس لديهم أساس نقيم**

[24]– جون لوك، **رسالة في التسامح**، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[25]– المرجع نفسه، ص28-29.

عليه أملا في إصلاحهم وإلا استبعادهم وعزلهم عن المجتمع (و يقصد المجتمع الكنسي)))[26]، ولا شك أن الممارسة الدينية الكنسية تؤول إلى الحرية وهو ما يرتبط بأسباب كثيرة من أبرزها: أنه إذا كان مآل الاختلاف حول المقدس خلافا حول رئاسة المجمع الكنسي، فإن هذا الانقسام دليل على إمكان اختيار كنيسة الخلاص بإرادة حرّة اقتناع عقلي[27]، وهو ما افترض منه القول:((**أنه إذا كانت كنيسة ما مجتمعا حرا ذو إرادة فلا أحد يولد عضوا في كنيسة**))[28]، وهو ما يستلزم القول أن للفرد الحرية في الخروج من هذه الكنيسة والانضمام إلى تلك متى اكتشف تناقض ممارساتها، ولما كانت غاية المجتمع الكنسي عبادة الله، فإن كل تشريعاتها القانونية وجب أن ترتبط بهذه العلة الغائية، وهو دليل على استحالة اقتران الممارسة التعَبُّدية بتحصيل الخيرات المدنية باسم الدين، أو ممارسة العنف بحجة الدفاع عن الدين لأنها من اختصاص الحاكم وحده[29]، وفي معرض تساؤله حول: **إلى أي مدى يمتد واجب التسامح؟ وما الذي تطلبه هذا الواجب من كل إنسان؟** فقد أجاب عنه بالقول بأنه: يستحيل معاقبة أو حرمان شخص ما من حقوقه بمجرد عزله من كنيسة ما لأنها من سلطات الحكومة المدنية، كما أنه لا يحق لشخص أن يعتدي على المدنية للغير بحجة إنقاذه من الضلال وضمان خلاصه فحقوقه المدنية المرتبطة بمفهوم المواطنة لا علاقة لها بالانتماء الديني((**فإذا ضل إنسان الطريق السَّوي فذلك من سوء حظِّه ولا يترتب على ذلك أي ضرر يلحق بك، ومن ثم فلا يحق لك معاقبته في أموره الدنيوية، لمجرَّد أنك تعتقد أنه سيكون بائسا فيما يحدث له في الحياة الآخرة**))[30] فسلاح المجتمع الكنسي يكمن في قوة الحجة و البرهان لا في قوة السلاح والعقاب، كما أن لوك يقول بنوع آخر من أنواع التسامح وهو ذلك المتعلق بالتسامح بين كنيسة المختلفة في مذاهبها و الذي أجمل أسسه كالتالي:

---

[26]– المرجع نفسه، ص31.

[27]– جون لوك، **رسالة في التسامح**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[28]– المرجع نفسه، ص27.

[29]– المرجع نفسه، ص 30.

[30]– المرجع نفسه، ص 32.

- أن العلاقات بين الكنائس وجب أن تحكمها قيم الإنجيل ألا وهي السلام والعدالة والصداقة، فليس من حق كنيسة ما أن تشرع لكنيسة أخرى أو للحكومة المدنية والعكس صحيح[31].
- ليس في وسع أية كنيسة أن تحكم على الأخريات بالهرطقة، ما دامت كل كنيسة تعتقد أنها على طريق الإيمان الصحيح، ومنه فليس بإمكان أيَّ قاضٍ أن يصدر حكما يَحسم به هذا الصِّراع[32].
- لا يجوز التعسُّف في حق مُريدي الكنائس المغايرة المستقلة في وجودها ككيان حرٍّ هدفه التعبُّد ((**إن السلطة المدنية التي لأمير مسيحي ليس في إمكانها أن تمنح سلطة لكنيسة تكون أعظم شأنا من تلك التي في يد الكافر، أي ليس ثمة شيء من هذا القبيل على الإطلاق**))[33].
- كما أنه لا يجوز لأي منتسب للكنيسة مهما كانت رتبته، أن يحرم إنسانا آخر ليس عضوا في كنيسته من الحرية أو خيراته الدنيوية[34]، ومنه فإن رسالة الكهنة تبقى مرتبطة بالنصح والدعوة للسلام والاحترام والمحبة بصورة كلية ليتحقق التسامح بصورة كلية، وهو يفترض تحليل مفهوم السلطة المدنية تمهيدا لمعرفة حدودها وصلاحياتها.

2-3- في سلطة الحاكم وحدود التسامح:

إذا كانت حدود السلطة السياسية هي الحفاظ على النظام في الحياة المدنية بتطبيق القوانين التي تضمن حقوق الأفراد وتوجب في حق منتهكيها العقاب ولو كانوا من ممثلي السلطة الدينية، ولا شك أن خروج الحاكم عن مهمته الطبيعية واضطلاعه بمهام من صلاحيات السلطة الكنسية مثل طقوس التعبد والخلاص والتكفير عن الذنب سيحوّل المجتمع إلى ساحة من الصراع والعنف، فالسلم في الحياة المدنية مشروط بالمساواة بين الأفراد الأحرار المختلفين في دياناتهم في إطار دستور الحياة المدنية، فالديانات والخلاص للأفراد لا للدول. **ولكن وجب التساؤل عن طبيعة التسامح الذي يقيمه الحاكم المدني؟ هل هو تسامح كوني أم ضيق؟** حيث ينطلق في

[31]- المرجع نفسه، ص 33.

[32]- جون لوك، **رسالة في التسامح**، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[33]- المرجع نفسه ص34.

[34]- المرجع نفسه، ص36-37.

معالجته لهذا التساؤل من تحليل كيفيات الخلاف ومشروعية تدخل الحاكم، ويعبر عن ذلك بقوله:((**ثمة نوعان من الخلاف بين الناس أحدهما متعلق بالقانون والآخر بالقوة، وهذا الخلاف يدور على أن نهاية أحدهما بداية الآخر... وأن ما أعرفه هو ما يحدث عندما تنشأ خلافات دون أن يحسمها أحد القضاة وعندئذ يمكنك القول بأن على الحاكم أن يفرض إرادته لأنه الأقوى ثم ينفذ ما يريد**))[35] فإذا كانت بعض صور الخلاف علة لاختلال استقرار الحياة المدنية فهذا يوجب استخدام القوة حفاظا على التعايش السلمي والحقوق المدنية للأفراد، وهو ما يفترض منا القول بأن التسامح بصورة مطلقة مفسدة مطلقة، فحفظ مشروع التسامح في المجتمع يقتضي عدم التسامح مع المنتهكين لقدسية الإنسان وقيمه، ليكون التسامح قاعدة إنسانية تحتمل الاستثناء، وهو ما يستلزم إبراز القضايا الأربع بمنظور لوك والتي لا يمكن للحاكم الشفاعة لمنتهكها بكونها إعلانا عن فناء السلم والأمن في المجتمع وهي:

1- ((...إن الحاكم ينبغي عليه ألا يتسامح مع الآراء المضادة للمجتمع، أو مع القواعد الأخلاقية الضرورية للمحافظة على المجتمع المدني، ولكن هذه الأمثلة نادرا ما تحدث في أية كنيسة...))[36] لأن في ذلك تهديدا لديمومة الاستقرار الاجتماعي.

2- ((...أولئك الذين يزعمون باسم الدين أنههم يتحدون أية سلطة ليس لها علاقة بتجمعهم الكنسي، أقول إن هؤلاء ليس لهم الحق في أن يتسامح معهم الحاكم، وكذلك أولئك الذين لا يعلمون لزوم التسامح مع كل البشر))[37] وذلك لاستخدام هذه السلطة الكنسية للقوة التي هي من سلطة الحاكم الضامن لاستقرار الحياة المدنية.

[35]- جون لوك، **رسالة في التسامح**، مرجع سبق ذكره، ص55.

[36] - المرجع نفسه، ص 55.

[37]-المرجع نفسه، ص56.

3- ((...الكنيسة التي يقوم دستورها على أن الذين ينتمون إليها عليهم بالتالي وضع أنفسهم تحت حماية أمير آخر، هذه الكنيسة ليس لها الحق في أن تطلب التسامح من الأمير...))[38]، فلو كان للكنيسة هذا الحق لكان الحاكم المدني قد سمح بوضع تشريعي أجنبي في الدولة، ولتقوم حكومة موازية هي حكومة الكنيسة.

4- ((...كما لا يمكن التسامح مع أولئك الذين ينكرون وجود الله...))[39]، وهو ما يعني إمكان الحوار مع المتدين المؤمن بوجود الإله الخالق، في حين لا يجوز للحاكم التسامح مع الملحد، لأن إنكاره لوجود الله هو في الحقيقة إنكار للروابط التي تقوم عليها أية بنية اجتماعية وهي الوعد و العهد والقَسم[40]، فالإلحاد في حدود رؤيته هو ظاهرة مرضية رافضة لفكرة السلطة لتكون داعية لعدمية اليقين، وهو ما يعَدُّ دعوة للعبثية بعيدا عن سلطة الضمير الذي يعد الرقيب الذي وضعه الله في كل إنسان، ليكون فتحا ذلك نحو الصراع بكونه دعوة للخروج من مبدأ سيادة الله إلى مبدأ سيادة الإنسان، ليتمظهر النقص الإنساني في نشوء حرب الكل ضد الكل بغرض السيادة والحكم، وبعد تمحيص مبادئ مشروع التسامح لجون لوك وجب إظهار المفارقات التي ينطوي عليها مشروعه.

2-4- مفارقات مشروع التسامح لجون لوك:

إذا كان لكل مشروع مبادئ وأسس، فإن للمشروع الذي اقترحه جون لوك حول التسامح مبادئ محددة تحديدا دقيقا، كما أن له أسسا مضمرة يمكن نمذجتها في القيم الإنجيلية، ومنه فإن الخروج من الحرب الدينية مرهون بالعودة للقيم السامية للإنجيل المقدس، فالتعايش بين المذاهب المسيحية مرتبط بإعادة إصلاح الفهم الديني بتهذيب الخلافات وإشاعة قيم السماحة والمحبة تأسيسا للعدالة، ومنه فإنه لا يمكن اعتبار مشروعه حول التسامح مشروعا كونيا، لأنه غير قابل للتطبيق في كل البيئات التي تنشد السلام الدائم بكونه لا يتطابق مع روح العمران البشري التي يمكن نمذجتها في الثقافة السائدة في بعدها القيمي والفكري، فإذا كانت الحروب والنزاعات في البيئة الأوربية مقترنة بالمعتقدات الدينية فإحلال التعايش بين المختلفين دينيا مشروط بربط الظاهرة الدينية بقيمة

[38]- المرج نفسه، ص57.

[39]- المرجع نفسه، ص57.

[40]- جون لوك، **رسالة في التسامح**، مرجع سبق ذكره، ص57.

الحرية في المعتقد، ومنه فإن كل فرد ينشد الخلاص الحق في تغيير كنيسته، دون أن يعطيه ذلك الحق في التمرد عن السلطة الإلهية والخروج من الدين، لذا دعا إلى ضرورة عدم التسامح مع الملحدين، وهو ما نعده تناقضا بكونه خروجا عن التعاليم التي أقرها لعلمنة الدولة، فإقراره بحرية التدين التي تدل على ((**أن الكنيسة مجتمع حر ذو إرادة و أنه لا أحد يولد عضوا في أية كنيسة**))[41] وأنه ((**ليس ثمة إنسان ملتزم بطبيعته بكنيسة معينة أو بطائفة معينة، ولكنه ينضَم طواعية إلى كنيسة ما يعتقد أنه يمارس فيها العقيدة الحقة والعبادة المقبولة من الله**))[42] ، فالدين بهذا المنظور مكتسب و ما هو مكتسب بفعل الوراثة أو التعلم قابل للتغيير، وهو ما يتسق مع نظريته في المعرفة التي تنبني على مسلمته القائلة أن: الذهن يماثل الصفحة البيضاء، فهو خال من كل الخواص والأفكار[43]، ولكن حصره للتسامح في حدود التدين ودعوته لعدم التسامح مع الملحد يظهر لنا أن لوك اعتبر التدين القائم على قداسة فكرة الألوهية فكرة ذات طبيعة فطرية قبيلة ليماثل بذلك ديكارت الذي جعل من وجود الله فكرة فطرية في الذهن ليكون الله ضامنا ليقين ما هو بديهي لتكون وثوقية جون لوك مماثلة لوثوقية العقلانية الديكارتية، لتتحول تجريبية لوك بهذا المنظور إلى فلسفة ميتافيزيقية وفي ذلك مخالفة لمرجعيات التجريبية وهو ما يدعونا للحكم بتناقض مشروع لوك الفلسفي حول التسامح.

خاتمة:

لعل الفلسفة ورشة لإبداع المشاريع التي تستهدف خلاص المجتمع مما يستجد عليه من الأزمات التي تماثل الأمراض التي تطرأ على الأجساد، ليكون البحث عن الدواء ضرورة للشفاء وضمان استمرارية الحياة، وإذا كانت للأمراض صور فللأدوية هي الأخرى أنواع وصور، وهو ما يستلزم القول باستحالة البحث عن الأزمات الدينية في أروقة السياسة وعن الأزمات السياسية في مجمعات الرهبان، فلا وجود لحلول جذرية بل بناء الحلول يفترض اشترك وتعاون التخصصات المعرفية، ولكن إبداع الفيلسوف للمشاريع لا يكون من العدم بل انطلاقا من السياقات المرجعية و الأداتية التي يتوفر عليها عصره، ليكون مشروع التسامح الذي اقترحه جون لوك دعوة للخروج

[41]- المرجع نفسه ص27.

[42]- المرجع نفسه، ص27.

[43]-Locke John**, Essay concerning human understanding**, selected by M. Whiton Calkins, the open court publishing, London,3rd ed ,1917, p25.

من حرب المسيحيين ضد المسيحيين، وذلك مرهون بإعادة بناء الدولة بإعادة بناء العناصر أو السلطات المؤسسة للدول وهي السلطة الدينية والسلطة المدنية وسلطة المواطن وذلك في حدود القوانين والتشريعات التي تحدد مهمة كل سلطة وهيئة في حدود الطبيعة التي وجدت من أجلها، ومنه فإن علة كل عنف وكراهية في المجتمع إنما هو غياب التوازن بين السلطات الثلاث بخروجها عن وظيفتها الطبيعية، فللمواطن الحرية في التدين ومن واجب الدولة حماية حرية الفرد في الامتلاك والتدين، فبمنظوره الدين لله والوطن للجميع فلن تبقى للكنيسة التي وظيفتها حمل الأفراد على التعبد للخلاص بهذا المنظور تكون حدود سلطتها في قوة النصح والإقناع.

قائمة المصادر والمراجع:

- **باللسان العربي:**

1- جون لوك: رسالة في التسامح، ترجمة منى أبو سنة، تقديم ومراجعة مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 1997.

2- غنام محمد: قراءة في رسالة جون لوك عن التسامح، مؤمنون بلا حدود، الرباط،2019.

3- كانط إيمانويل: ثلاثة نصوص: تأملات في التربية، ماهي الأنوار؟ تعريب: محمود بن جماعة، دار محمد علي، تونس، الطبعة1، 2005.

4- صليبا جميل، المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.

- **بالألسنة الأجنبية:**

1- DESCAERTES René, Discours de la méthode, Hachette, Paris ,1856, P 5.

2- Locke John, Essay concerning human understanding, selected by M. Whiton Calkins, the open court publishing, London,3rd ed ,1917.